متى نسمع تشكيل لجنة طباعة ومراجعة للكتب المدرسية بمنهج جنوبي؟

عبدالله الصاصي

ما لمسه المواطن الجنوبي من حرص ومتابعة من قبل الرئيس القائد عيدروس الزبيدي لعودة الزخم الجنوبي وإعادة المعالم الحضارية لدولة الجنوب حريّ بنا جميعا أن نسعد ونفخر بهذا الرئيس الملهم وهو يعيد الأمل فينا كشعب، وعلى الجميع أن يكون عونا له ومساندته بكل ما أوتينا من قوة، جسديا وفكريا، فشعب بلا حضارة ولا تاريخ مثل طعام بلا ملح!

وفي هذه اللحظات التي استبشرتُ خيرا بوصول مطابع الكتاب المدرسي، ولما له من أهمية في عقل ووجدان النشء وصنع جيل متسلح بالفكر يتكئ على موروث عربي أصيل صنعته موجة حضارات تتابعه بأيادي جنوبية أعطت جل وقتها وجهدها ليصل لنا ولجيل بعدنا بصورة الوطن الذي لا يهزم بعنفوان وصلابة رجاله الأوفياء على صنع التاريخ، واليوم وبعد العودة والخروج من النفق المظلم في وحدة ضم وإلحاق حاول روادها محو الجنوب العربي بحضارته وتاريخه المجيد ولم يستطيعوا فخابت أمانيهم.

الدعوة من الرئيس والإجابة من المثقفين الجنوبيين بترجمتها إلى واقع عملي في ورشة عمل تشمل جميع التخصصات المهتمة والحريصة على جمع كل ما يتعلق بالموروث الشعبي لشعب الجنوب، ليتم طباعته ومراجعته من قبل اللجنة التي نأمل من الرئيس والجهات المختصة تشكيلها من أشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة الملمة بالأحداث التي مرت على الأرض والهوية الجنوبية، مهمتها رسم الخرائط للوطن بكل أركانه ومعالمه الأثرية بالصور الفوتوغرافية المتاحة في الكتب المدرسية الجاري طباعتها بنسختها المميزة عما قبلها المسيء لتاريخ الجنوب العربي، هذه النسخة من الكتب المدرسية ذات الطابع الجنوبي في منهجها الجديد لا شك أن لوقعتها أثر كبير سيلمسه الجميع من خلال سلوك أولادهم القويم بعد أن يتشربوا ثقافة أجدادهم وحرصهم على النقاء من الثقافات والتعاليم والشرائع السمحاء، نحن الآن أمام منعطف تاريخي يتطلب شحذ الهمم لصناعة الجيل الجنوبي القوي الهمة والفكر، إذا أحسنا توظيف كل جميل في المنهج الدراسي لأطفالنا وشبابنا الجنوبي، فالحرص كل الحرص على إيصال المعلومة لطالب العلم بالطريقة المثلى التي عرفناها في جنوب العز ما قبل وحدة التجهيل والمعلم البديل.

ختامًا تحياتي للرئيس الزبيدي وكل من وصل إليه فحوى منطوقه ليعمل به وصية لإنقاذ جيل الجنوب وإعادة صقله وتنقيته من لوثة كادت تصيب عقله سببها المناهج السابقة التي أشرف على طباعتها لجنة حاقدة على الجنوب وأهله دست السم في العسل، فلطف الله كان أقوى من دسائسهم، وخرج الجنوب بقيادة حكيمة تقود ثورة شعبية ضد المحتل تحمل في طياتها الجانب التنويري العامل الأهم في ترسيخ المفهوم العام لمعنى الدولة الفتية.

جهود المجلس الانتقالي في معالجة انهيار العملة

د . عبدالمجيد العمري

ما قام به القائد عيدروس الزبيدي من اجتماعات مكثفة لجمعية الصرافين مع اللجنة الاقتصادية يعتبر عملا مسؤولا ويحسب للمجلس. من المهم بناء إطار عام لاتفاقيات وعمل مشترك، مع أن ثمراته غير واضحة لكنه مؤشر جيد ورسالة مهمة.

يدرك المجلس الانتقالي أنه لا يمتلك سيطرة على البنك المركزي؛ لكنه يمتلك بعض الأدوات التي يمكن استخدامها لتوقيف النزيف، أما المعالجات الجذرية فتحتاج إلى تدخل البنك المركزي ذاته.

نعتقد أن جزءا كبيرا من مسببات انهيار العملة لا يرجع للقواعد الاقتصادية بل يرجع لمضاربات الصرافين، ودليل ذلك أن عدد محلات الصرافة يفوق الصيدليات، وهذا الخلل يمكن معالجته بالرقابة والمتابعة والعقوبات ومنع تحويل العملة الصعبة وسحب الترخيصات، وهو ما يمكن القيام به من قبل الحزام الأمني والأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية.

تعتبر العملة شريان حياة للشعب اليمني شمالا وجنوبا، وينبغي أن تكون في منأى عن أي صراع سياسي، ومن الأخلاق أن لا يجعل قوت الناس وسيلة للأطماع والمصالح السياسية الضيقة.

توقيف تصدير النفط والغاز، وسرقة الوديعة السعودية، والفشل المتكرر للبنك المركزي، والطباعة المستمرة للعملة بدون مقابل احتياط نقدي، وتراكمات من الإهمال والتسيب، كل هذه عوامل أدخلت العملة في موت سريري بطيء.

عدن تعتبر قلب الاقتصاد النابض، ويمكن منها بناء نواة جديدة لاقتصاد حر ومتين، وهذا يقع على عاتق رجالات الاقتصاد والخبراء في مجال التنمية والاستثمار، وبدون منح هؤلاء قيادة الملف الاقتصادي سنظل نهيم في دائرة مفرغة

توجيه الغضب الشعبي الجنوبي

عادل العبيدي

الانهيار الاقتصادي الكارثي والفظيع الذي يحدث في المحافظات الجنوبية بسبب انهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، الذي أدى إلى ارتفاع جنوني في مختلف السلع الأساسية والضرورية للمواطن، التي وصلت إلى حد لا يطاق تحملها.

الشعب الجنوبي فقط هو المستهدف من ذلك الانهيار الاقتصادي الكارثي، لحيث ومسبباته سياسية صادرة من قبل سلطة ما تسمى الشرعية اليمنية.

يريدون من اتباعهم تلك السياسة الخبيثة والقذرة خلق الفوضى والشغب الشعبي ولا غيرهما في الجنوب، آملين أن تجرف معهما سلطة الأمر الواقع (الانتقالي) وكل مؤسساته.

ذلك الغضب الشعبي الجنوبي، إذا لم تكن هناك حلول سريعة من قبل التحالف أو حتى من قبل الانتقالي الجنوبي لتهدئته وتفادي وقوعه، سيأتي - لا سمح الله - وسيأكل معه الأخضر واليابس، كون الناس حينها سيكونون في حل من التعويل عليهم بزيادة صبرهم ومسك أعصابهم، لفقدهم الشعور بالتعقل أمام مجاعة توشك أن تقضي عليهم وأسرهم، وهذا سيكون مراد وأمنية شرعية المنفى التي لم يرق لها الجهود المبذولة من قبل المحافظ لملس الذي يسعى بتغيير إدارات مكاتب سلطته بكوادر شبابية مؤتمنة إلى تحسين أوضاع العاصمة عدن نحو الأفضل.

وحتى لا تعطى سياسة حزب الإصلاح العدوانية ضد الجنوب فرصة في إثارة الفوضى والبلابل في العاصمة عدن، حسب توقعاتهم المرسومة، على الانتقالي الجنوبي أن يحاول قدر الإمكان - وهذا ما نأمله فيه - أن يكون قادرا على احتواء واستغلال موجات الغضب الشعبي التي قد تحدث في أي لحظة بتوجيهها كثورة شعبية مؤيدة له تطالبه بفرض واقع اقتصادي جديد ومغاير يحاول انتشال أوضاع الناس الصعبة نحو الأفضل، ولو تدريجيا، بسياسة اقتصادية انتقالية مستقلة عن حكومة حزب الإصلاح، ويكون ذلك بفرض وطرح الانتقالي من مفاجآت لبعض الحلول الاقتصادية التي يكون قد أعدها مسبقا استعدادا لإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكارثية الحالية، أو لاستغلال أمواج الغضب الشعبي الجنوبي الذي قد تواجهه في أي لحظة، ومن ثم قلب الطاولة على حكومة الإخوان رأسا على عقب بمنحه تفويضا شعبيا جديدا من قبل الشعب الجنوبي في إدارة الجنوب سياسيا واقتصاديا وعسكريا وبما يحقق التطلعات الجنوبية نحو حياة العز والشرف والكرامة.

رفع في عدن وخفض في الحديدة

نصر هرهره

ممارسة السياسة أو لنقل صنع السياسات الاقتصادية لا يجيده إلا خبراء الاقتصاد، وليس كل الخبراء بل المحنكون منهم، لقد تابعت باهتمام التجاذبات في السياسة الاقتصادية بين عدن وصنعاء، فتعجبت من صناع السياسة في العاصمتين، ففي الوقت الذي ترفع حكومة المناصفة المعترف بها دوليا والمسيطرة على أهم موارد البلاد وفي المناطق الأقل سكانا سعر صرف الدولار الجمركي في ميناء عدن إلى ضعف السعر الحالي، تقوم حكومة الأمر الواقع في صنعاء - غير المعترف بها دوليا والمسيطرة على مناطق مزدحمة بالسكان - بخفض سعر صرف الدولار الجمركي في الحديدة بنسبة ٤٩٪ ففي الوقت الذي تسعى حكومة المناصفة إلى أن ترمي بثقل الأزمة الاقتصادية وانهيار سعر الريال اليمني أمام العملة الأجنبية على كاهل المواطنين في المناطق المحررة فإن الحوثي يسعى إلى تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي ليظهر أن ذلك من أجل تخفيف المعاناة على الشعب في المناطق التي يحكمها، ويلزم التجار بأسعار مخفضة، ويطلق سراح أيديهم للتعويض عن أي خسائر من أي مناطق أخرى، في إشارة واضحة لتحميلها المواطن في المناطق المحررة.

وفي الوقت الذي تعقد حكومة المناصفة العمل في ميناء عدن أمام التجار فإن الحوثي يدعوهم إلى الحديدة ليتمكنوا من الاستفادة من التخفيض الذي أعلنه في سعر صرف الدولار الجمركي، الأمر الذي تجعل هذه السياسة ميناء الحديدة يزدهر على حساب ميناء عدن، ويضع العالم والتحالف أمام مسؤولية تجويع الشعب من خلال فرض حصار على ميناء الحديدة لتجلده إجراءات حكومة المناصفة.

فأي سياسة هذه؟ وأي خبراء اقتصاد يشيرون على حكومة المناصفة التي لا تجيد غير نهب موارد عدن والجنوب وتجويع شعبه بدون أي وازع أخلاقي أو ديني؟

وفي الوقت الذي تدعو حكومة الحوثي إلى التظاهرات الشعبية المنددة بالحصار الاقتصادي فإن حكومة المناصفة تترك عدن وتترك الناس بدون خدمات وبدون مرتبات وتنهب الموارد لمجرد أن مئات من المواطنين خرجوا ليوصلوا رسالة ضد سياسة الإفقار والتجويع التي تمارس ضدهم. قد يقول قائل: لقد تراجعت حكومة المناصفة عن الإجراء بشأن رفع سعر صرف الدولار الجمركي في عدن. فنقول: إذا صح ذلك فإنه جاء بعد اكتشافها العظيم أن إجراءاتها فضيحة كبرى، وكان من الممكن أن تمررها لولا ما أحدثته من تململ سياسي وشعبي، فالعبرة هنا في السياسات المتبعة، صحيح الحوثي كان السبب الرئيس في إفقار وتجويع الناس ولم يدفع رواتب الموظفين وعسكر الاقتصاد في مناطق سيطرته، بل وحوله إلى اقتصاد حرب، لكن الحديث هنا عن سياسات الحكومتين الاقتصادية في ظل الأوضاع القائمة اليوم وليس في أسبابها؛ لأن معالجة الأسباب تحتاج إلى إنهاء الحرب ولكن الحديث عن السياسات الاقتصادية والإجراءات في ظل الوضع القائم.